هل في رأس أيمن المصري عقل؟

نقضٌ لكتاب «التنبيهات العقلية على آراء ابن تيمية المنطقية»

قيس العصا

07/2026

qasawa.com • qais@qasawa.com

المحتويات

1 مدخل 2

2 تحرير محل النزاع: ماذا قال ابن تيمية في التمثيل؟ 2

3 مصادرةٌ تقود قلبَ الكتاب 3

4 «الحشو»: إقرارٌ حسبه صاحبُه نقضًا 3

5 «واضحٌ» من الطوسي، «سفسطةٌ» من ابن تيمية 4

6 نكتةُ الثكلى: ضميرٌ مبتور، وحصرٌ يُنقَل ثم يُنكَر ثم يُصحَّح 5

7 عيارُ التوثيق في الكتاب 7

8 جوابٌ سبق سؤالَه 8

المصادر 9

1 مدخل

في سنة 2023 صدر عن دار الدليل في النجف كتاب «التنبيهات العقلية على آراء ابن تيمية المنطقية (دراسة نقدية لكتاب الردّ على المنطقيين)» لأيمن عبد الخالق المصري، بمراجعة علمية لصالح الوائلي، في 356 صفحة.[1] وقد صدّره صاحبه بجعجعةٍ مطوّلة عن آداب النقد العلمي وموضوعيته وهدوئه،[2] ثم وعد بمنهج «علمي برهاني» غرضُه «ليس جدليًّا، ولا نقصد منه الغلبة والإفحام، بل الهداية والإرشاد».[3]

وهذا النقض يحاكم الكتابَ إلى دعواه هذه نفسِها، ويثبت فيه شيئًا واحدًا تتفرع عنه ضرباتُه كلُّها: أن صاحبه لم يلاقِ حجةَ ابن تيمية في موضعٍ واحد. فحيث كان النزاع في دعوى كان جوابُه إعادةَ الدعوى المقابلة، وحيث كان النص صريحًا في تقييدٍ حُوكم النص إلى إطلاقٍ لم يقله، وحيث أعوزه الدليل قام التجريح والأنسابُ المزعومة مقامه. وقلّ أن يجتمع لمصنِّفٍ ما اجتمع لهذا: أن يحمل نصوص خصمه على ظهره ثلاثمئةً وستًّا وخمسين صفحة، ثم لا يفهم منها السطرَ الذي قام عليه النزاع كله.

وليست هذه دعوى تُرسل إرسالًا؛ فالضربات الآتية كلها موضعية، بإحداثيات من صفحات «التنبيهات» نفسه.

2 تحرير محل النزاع: ماذا قال ابن تيمية في التمثيل؟

دعوى ابن تيمية التي نصب لها «التنبيهات» فصله التاسع دعوى تكافؤ، لا دعوى تفضيل. نصُّها كما هو مُثبَت في «التنبيهات» نفسِه:

> «وقد بيّنا في غير هذا الموضع أن قولهم هذا من أفسد الأقوال، وأن قياس التمثيل وقياس الشمول سواء، وإنما يختلف اليقين والظن بحسب المواد؛ فالمادة المعيّنة إن كانت يقينية في أحدهما كانت يقينية في الآخر، وإن كانت ظنية في أحدهما كانت ظنية في الآخر.»[4]

فالميزان عنده المادة لا الصورة: الجامع المحقَّق في التمثيل يقوم مقام الحد الأوسط في الشمول، والقياسان متلازمان يجري كلٌّ منهما إلى صاحبه، «فصار في قياس التمثيل ما في قياس الشمول وزيادة»؛[5] والزيادة ذكرُ أصلٍ شاهدٍ هو نظير الفرع. وأما قوله إن قياس التمثيل الصحيح «أولى بإفادة المطلوب ـ علمًا كان أو ظنًّا ـ من مجرد قياس الشمول»[6] فالنص نفسه عاصمٌ من سوء فهمه: جهةُ النتيجة ـ علمًا أو ظنًّا ـ معلّقة بالمادة وحدها، فليست الأولوية في قوة اللزوم، بل في إفادة الناظر بما انفرد به التمثيل من شاهدٍ

---

[1] أيمن المصري، «التنبيهات العقلية على آراء ابن تيمية المنطقية»، دار الدليل، النجف، ط 1، 2023. والإحالة عليه في هذا النقض بلفظ «التنبيهات» وبترقيمه هو، وعلى «الردّ على المنطقيّين» بلفظ «الردّ» (طبعة الريان).

[2] التنبيهات، ص 15-16.

[3] التنبيهات، ص 85-86.

[4] الردّ، ص 157-158؛ التنبيهات، ص 310.

[5] الردّ، ص 398؛ التنبيهات، ص 312-313.

[6] الردّ، ص 276؛ التنبيهات، ص 315.

حاضر. فالتمثيل عنده خاملٌ في الاستنتاج حاملٌ في التسويغ: لا يزيد على الشمول في المُنتَج، ويزيد عليه في وجه العلم به.

هذا محل النزاع. فمن أراد نقضه فأمامه طريق واحد: أن يُبطل شرطيةَ المادة، أي أن يثبت أن الصورة وحدها تُحدث فرقًا في جهة النتيجة مع اتحاد المادة. فلننظر ماذا صنع «التنبيهات».

3 مصادرةٌ تقود قلبَ الكتاب

افتتح المصري بحثه بقوله إن التمثيل هو الصورة «الأضعف» التي «اعتبرها الشيخ ابن تيمية الصورة الأقوى على الإطلاق»،[7] ثم حشد قبل الوصول إلى نصوص «الردّ» عشرَ صفحاتٍ من كلام الطوسي والغزالي والقطب الرازي والساوي في تضعيف التمثيل.[8] وهذه النقول كلها ـ من أولها إلى آخرها ـ واردة على تمثيلٍ جامعُه مظنون العلّية: هذا موضوعها المصرَّح به عند كل واحد من أصحابها. فلما بلغ نصَّ التكافؤ نفسَه، وقد نقله بتمامه، كان جوابه عنه بحروفه:

> «أقول: مما تقدم يتبين مدى فساد هذا القول، وأن التمثيل لا يرقى إلى الاستقراء فضلًا عن القياس.»[9]

سطرٌ واحد، هذا كلُّه. و«ما تقدم» لا يمسّ الدعوى أصلًا؛ لأن الدعوى شرطية المادة: إن كان الجامع يقينيَّ العلّية أفاد التمثيلُ ما يفيده الشمول، وإن كان مظنونَها فالظن في القياسين معًا، إذ الكبرى الكلية حينئذٍ مظنونة بعينها. فالاستدلال على «الفساد» بنقولٍ موضوعُها الجامعُ المظنون افتراضٌ لكون الصورة هي محدِّدةَ الرتبة، وهو عينُ ما تنفيه دعوى التكافؤ. أعاد الرجلُ الدعوى المقابلة وظنّها جوابًا، وهذا هو المصادرة على المطلوب في أصرح صورها، تقع في قلب الكتاب وعند النقطة التي سُمّي الكتابُ كلُّه من أجلها «دراسة نقدية لكتاب الردّ على المنطقيين».

ولم تكن هذه عثرة عابرة، بل هي بنية الجواب في الفصل كله: كلما أورد نصًّا لابن تيمية في التكافؤ أجاب بأن التمثيل ظني، أي أجاب عن دعوى «القياسان سواء بحسب المادة» بدعوى «التمثيل ظني بصورته»، وهي نفسها المطلوبُ إثباتُه. وليس هذا تقصيرَ محتجٍّ خانته العبارة؛ هذا فراغُ يدٍ يمشي في هيئة كتاب: ثلاثمئةٌ وستٌّ وخمسون صفحةً حاصلُها النقدي عند نقطة الامتحان سطرٌ واحدٌ يعيد الدعوى.

4 «الحشو»: إقرارٌ حسبه صاحبُه نقضًا

وللمصري لازمةٌ يكررها كلما ضاق المقام، يحسبها قاصمة وهي إقرار: «وإذا تحقق العلم به لغى التمثيل وأصبح حشوًا»، «وإذا أحرزنا علّيته أصبح قياسًا برهانيًا والتمثيل حشوًا».[10] فليتأمل القارئ ما الذي سلّم

[7] التنبيهات، ص 301. وستأتي مناقشة هذه النسبة.
[8] التنبيهات، ص 303-310.
[9] التنبيهات، ص 311.
[10] التنبيهات، ص 312، 314؛ ونحوهما ص 302، 305.

به: متى أُحرز الجامع أفاد التمثيلُ عينَ ما يفيده البرهان. وهذا هو منطوق التكافؤ الذي جاء الفصل لنقضه؛ فإن تسمية الحاصل «حشوًا» لا تغيّر من الحاصل شيئًا، إذ لا معنى لـ«الحشو» هنا إلا أن أحد الطريقين يغني عن الآخر لاتحاد مؤدّاهما، واتحادُ المؤدّى هو التكافؤ بعينه. فسلاحه الوحيد في الموضع إعادةُ التسمية: يسمي التكافؤ حشوًا ثم يحسب أنه نقضه، وإعادةُ التسمية صنعةُ من لا صنعة له.

بل زاد فسلّم ما هو أبعد من ذلك. قال في الانتقال من المعيَّن إلى المعيَّن:

> «فاستلزام هذه النار هذه الحرارة أمرٌ بدهيٌّ محسوسٌ ومشهودٌ حتى عند العجماوات، ولا يحتاج إلى تفكيرٍ فضلًا عن الاستدلال.»[11]

فقد شهد ـ من حيث أراد التهوين ـ بأن العلم يقع عند المعيَّنات بلا توسط قضية كلية، وبأن هذا الوقوع أبده البدهيات، حتى جعله مشتركًا بين الناس والبهائم. وهذا أحد مطالب «الردّ» التي صنّف المصري كتابه لإبطالها: أن حصول العلوم لا يفتقر إلى صورة برهانهم. فما جاء به شاهدًا عليه هو من أظهر شواهده له.

وأما نسبته إلى ابن تيمية أنه جعل التمثيل «الصورة الأقوى على الإطلاق» و«الأفضل من القياس» وأنه «قدّمه عليه»[12] فقد رأيت النص: «سواء»، «هما في الحقيقة من جنس واحد»، والجهة تابعة للمادة نصًّا. وعبارة «الأقوى على الإطلاق» من إنشاء المصري لا من كلام ابن تيمية الذي يزعم نقده، وما في النصوص إلا أولويةُ الإفادة مع التصريح بتعليق الجهة بالمادة. فالذي نقضه «التنبيهات» في فصله التاسع دعوى لم يقلها ابن تيمية، صاغها الناقد بيده، ثم حشد عليها الأعلام، ثم ظفر بها. وليسمِّ القارئ هذا الصنيع بما شاء؛ فأما النقد فلا يسمّى به.

ومن هذا الباب قوله عن استدلال العقلاء بالتمثيل إنه «ادعاء مزيف» وإنه «لم يستدل به في العلوم إلا بعض الفقهاء وبعض المتكلمين الأوائل».[13] فأما «بعض الفقهاء» فهم أهل القياس الأصولي قاطبة، وعليه مدار استنباط الأحكام في مذاهب الجمهور طرًّا، والمصري نفسه سماه قبل صفحاتٍ «القياس الفقهي التمثيلي»؛[14] وأما استدلال سائر الناس في معاشهم ـ وهو مورد كلام ابن تيمية ـ فقد شهد به المصري نفسه حين جعله حاصلًا «حتى عند العجماوات». فالمزيَّف دعوى التزييف لا المدَّعى.

5 «واضحٌ» من الطوسي، «سفسطةٌ» من ابن تيمية

بنى «التنبيهات» بابًا كاملًا في مباحثه التمهيدية سمّاه «منهجه النسبي السفسطائي»، وعمدتُه أن ابن تيمية جعل البداهة «أمرًا نسبيًّا إضافيًّا»، وأن «من أبرز مظاهر السفسطة المعرفية هو القول بنسبية المعارف الإنسانية»، واستشهد على معنى السفسطة بقول بروتاغوراس: «الإنسان مقياس كل شيء»، وبنقولٍ

[11] التنبيهات، ص 276-277.
[12] التنبيهات، ص 301، 305، 313، 316.
[13] التنبيهات، ص 316.
[14] التنبيهات، ص 278.

ساقها عن بيرون الشكّاك وحُجج أتباعه.[15] ثم لما مرّ عليه نص ابن تيمية في الفصل التاسع:

«فإن كون القضية بدهيةً أو نظريةً ليس صفةً لازمةً لها يجب استواء جميع الناس فيه، بل هو أمرٌ نسبيٌّ إضافيٌّ بحسب حال علم الناس بها؛ فمن علمها بلا دليلٍ كانت بدهيةً له، ومن احتاج إلى نظرٍ واستدلالٍ بدليلٍ كانت نظريةً له.»[16]

أجاب بقوله: «فهو تكرارٌ لسفسطاته السابقة التي رددناها، ولا تستحق منا عناء الإجابة عليها مرةً أخرى».[17]

فليفتح القارئ الآن صفحة 241 من «التنبيهات» نفسِه، حيث ينقل صاحبُه عن المحقق الطوسي في الحدسيات قوله: «والحدسيات أيضًا تختلف بالقياس إلى الأشخاص كالمجرّبات، ولا يمكن إثباتها لغير الحادس»، ثم يعقّب عليه بحروفه: «وهو أمرٌ واضح».[18] وليقرأ صفحة 258 حيث يقول بلسانه هو: «القضايا المجرّبة هي حجةٌ على من جرّبها».[19]

فأي شيء قاله ابن تيمية غير هذا؟ إن قضيةً واحدة تكون يقينيةً عند مَن جرّب أو حدس أو تواتر عنده الخبر، وغيرَ حجةٍ على من لم يقع له ذلك: هذا عين «الأمر النسبي الإضافي بحسب حال علم الناس بها». فالمذهب الواحد بعينه إذا قاله الطوسي فهو «أمر واضح»، وإذا قاله ابن تيمية فهو «سفسطة لا تستحق عناء الإجابة». وهذا ليس نقدًا يخطئ ويصيب؛ هذه جهالةٌ مكتملةُ الأركان: لم يجهل قولَ خصمه وحده، بل جهل معه قولَ من يستشهد بهم وقولَ نفسه في كتابه.

وأصل الغلط أن الرجل خلط نسبيةَ الحق بنسبية الحصول. فالسفسطة التي حكاها عن بروتاغوراس جعلُ الإنسان مقياسَ الوجود نفسه، وأما تفاوت الناس في حصول العلم فمذهب أهل المنطق الأرسطي أنفسِهم في المجرّبات والحدسيات والمتواترات، كما نقله هو وارتضاه. ونصوص ابن تيمية التي أوردها المصري نفسُه صريحة في ضد السفسطة: «كل علمٍ ليس بضروري لا بد أن ينتهي إلى علمٍ ضروري»،[20] فمن يوجب انتهاءَ العلوم إلى ضروريٍّ مشتركٍ محفوظٍ عن التسلسل ليس في شيءٍ من سبيل بيرون وأتباعه. فبقي باب «النسبي السفسطائي» كلُّه قائمًا على خلطٍ في المصطلح، تهدمه صفحتان من كتاب صاحبه. فليختر الرجل الآن: إما أن يعتذر إلى الطوسي، وإما أن يشطب بابه هذا من كتابه؛ وأما الجمع بين تصويب المقالة وتسفيه قائلها فليس من العقل الذي يتكلم باسمه في شيء.

6 نكتةُ الثكلى: ضميرٌ مبتور، وحصرٌ يُنقَل ثم يُنكَر ثم يُصحَّح

قال المصري ـ وهو يظن أنه ظفر بالقاصمة ـ:

---

[15] التنبيهات، ص 62-63.
[16] الردّ، ص 408؛ التنبيهات، ص 286.
[17] التنبيهات، ص 287.
[18] التنبيهات، ص 241.
[19] التنبيهات، ص 258.
[20] التنبيهات، ص 63، ناقلًا عن درء التعارض.

«ولكن الذي يُضحك الثكلى في بياناته هنا أنه قد استدل بأكثر من قياسٍ على عدم جدوائية القياس!»[21]

ثم صاغ ما سماه استثنائيَّين، أولهما بحروفه: «إذا كان كل ما يمكن علمه بقياسهم المنطقي يمكن علمه بدون قياسهم المنطقي فلا فائدة من القياس».[22] فليتأمل القارئ الشرطيةَ الواحدة: مقدَّمُها «قياسهم المنطقي» وتاليها «القياس» مطلقًا. بهذا البتر وحده صُنعت النكتة. فإن نص ابن تيمية: «بل كل ما يمكن علمه بقياسهم المنطقي يمكن علمه بدون قياسهم المنطقي، وما لا يمكن علمه بدون قياسهم لا يمكن علمه بقياسهم»؛[23] فالضمير في السطر الواحد أربع مرات، لا يدَع لقارئه عذرًا: الدعوى على صناعتهم الموصوفة ـ بموادها المخصوصة وشروطها ـ لا على أصل الانتقال من معلومٍ إلى مجهول. ومن استدل بالفطري من النظر على استغناء الناس عن صناعةٍ محدَثةٍ لم يستدل بالصناعة على إبطال الصناعة، كما أن من كتب بالعربية في نقد كتابٍ في النحو لم يستدل بالكتاب المنقود. فإن كانت الثكلى تضحك فإنما تضحك من صنعة المستدِلّ: من رجلٍ لم يجد في خصمه مغمزًا حتى بتر ضميرَه بيده ثم قهقه على ما صنعت يداه.

على أن الرجل ما لبث أن نقض غزله بيده، فقال عقب استثنائيَّيه: «ولا شك في صحة التلازم بين المقدَّم والتالي في القياسين، ولكن يبقى الخلل في ثبوت المقدَّم».[24] ثم دفع المقدَّم بأن «القياس هو العمدة في الاستدلال». فعاد إلى المصادرة: يدفع مقدَّمَ خصمه بنفس الدعوى التي جاء المقدَّمُ لنقضها.

وأعجب من هذا صنيعُه في حصر التصديق. فقد نقل بنفسه في صفحة 109 مقاماتِ «الردّ» الأربعة عن ابن تيمية، وثانيها قولهم: «إن التصديق المطلوب لا ينال إلا بالقياس»؛[25] فلما جاء الفصل التاسع كتب: «ثم يعود ابن تيمية ليدّعي بلا أي دليلٍ أن المناطقة يحصرون التصديق بالقياس، متغافلًا عن صريح كلامهم»، وحكم على النص بأن «ظاهر كلامه مستهجَن»، ثم استدرك في الصفحة التالية: «إلا أن نقوم بتوجيهه على خلاف ظاهره... فيكون ادعاؤه صحيحًا، ولكن حينها سيكون هذا الحصر مبرَّرًا منطقيًّا».[26] فتحصّل: نقلَ الدعوى محكيّةً عن القوم بترقيمها في أول كتابه، ثم أنكر على خصمه حكايتَها وجعلها افتراءً بلا دليل، ثم سلّم بأن لها وجهًا تكون به صحيحة. فأي هذه المواقف الثلاثة مذهبُ «التنبيهات»؟ لا ندري، والظاهر أن صاحبها لا يدري.

ومنه جوابه عن قول ابن تيمية إن الحكم قد يُعلم بالنص، كقوله صلى الله عليه وسلم: «كل مسكر حرام». فقد ساءه أن يكون في هذا مغمزٌ على الحصر، فقال: إن تصديق المؤمن للحديث مسبوق بأقيسة في إثبات الصانع واللطف والنبوة، ثم جعل العلم بالنص من «القياس الخطابي الذي يعتمد على النصوص الدينية المقبولة عند صاحبها ثقةً منه في قائلها».[27] فانظر ما صنع: ردَّ العلم بقول المعصوم إلى

---

[21] التنبيهات، ص 289.
[22] التنبيهات، ص 289.
[23] الردّ، ص 291-292؛ وانظر نقل المصري له: التنبيهات، ص 288-289.
[24] التنبيهات، ص 289.
[25] الردّ، ص 48؛ التنبيهات، ص 109.
[26] التنبيهات، ص 277-278.
[27] التنبيهات، ص 285.

صناعةٍ موادُّها ـ باصطلاح القوم الذي التزمه ـ ظنياتٌ ومقبولات، فجعل تحريم الخمر عند المسلمين من جنس الظنون الخطابية، وهو يحسب أنه يحمي اليقين. وكل هذا فرارًا من تسليم ظاهرٍ لا ضير فيه: أن الكلية الشرعية عُلمت بالخبر لا باستنتاجها من كلياتٍ فوقها.

7 عيارُ التوثيق في الكتاب

لما فرغت حجة «التنبيهات» من جهة المتن قامت مقامها جهةُ الأنساب: فابن تيمية عنده «تأثر» بالرواقيين، وشاهدُه نصٌّ ليوسف كرم يصف الرواقيين لا يذكر ابن تيمية بحرف؛[28] و«تأثر» بحجج أينيسيديموس العشرة، جزمًا مرسلًا بلا بيّنة نقلٍ ولا سند؛[29] وتعلّم المغالطات من باب المغالطة عند أرسطو «ولولا اطلاعه عليها مسبقًا واستفادته منها ما استطاع أن يورد كل هذه الانتقادات».[30] فهذه قراءةُ نوايا وحياكةُ أنسابٍ لا يقوم بها دليل، والباعث عليها ظاهر: إذا عُدم الجواب عن الحجة نُسبت الحجة إلى نسبٍ سيّئ.

ثم إن للكتاب في التوثيق شأنًا يُقضى منه العجب، وحسبُ القارئ من هذا الباب اثنتان:

أولاهما: صنيعُه في جلال الدين السيوطي. أراد المصري أن يجعل من اختصار السيوطي لكتاب «الردّ» شهادةً من داخل البيت على أن أكثر من ثمانين في المئة من الكتاب «حشوٌ زائد» و«تمويهٌ مقصود لتضليل القارئ»؛ ولكي تنهض الشهادة احتاج أن يكون الشاهد من خاصة القوم، فقدّم السيوطي على أنه «تلميذه المخلص والمتعصب له»، وكرّرها: «حذف تلميذه السيوطي».[31] والسيوطي وُلد سنة 1445، بعد موت ابن تيمية سنة 1328 بقرنٍ وسبعَ عشرةَ سنة: فالتلمذة موضوعة، و«الإخلاص» و«التعصب» موضوعان فوقها، والشاهد الذي سيق ليشهد من الداخل لم يدرك صاحبَ الدار ولا زمانَه. ثم إن الشاهد ينطق بخلاف ما استُشهد به عليه؛ فالسيوطي يقول في النص الذي أورده المصري بعينه: «ولم أحذف من المهم شيئًا، إنما حذفت ما لا تعلّق له بالمقصود، مما ذُكر استطرادًا أو ردًّا على مسائل من الإلهيات ونحوها، أو مكررًا، أو نقضًا لعبارات بعض المناطقة»؛[32] فليس في كلامه حشوٌ ولا تمويه ولا تضليل، بل مختصِرٌ صرّح بأنه حفظ المهم كله. فتحصّل من الموضع الواحد: علاقةٌ لا وجود لها، حُمّلت وصفَين لا شاهد عليهما، لتُنتج شهادةً يكذّبها نصُّها المنقول في الصفحة نفسها.

وثانيتهما: احتجاجه بحكاية ابن بطوطة أنه رأى ابن تيمية يعظ على منبر الجامع يوم الجمعة وينزل درجةً ويقول ما قال، وقدّم لها بأنها قصة «شاهدها بنفسه».[33] وابن بطوطة إنما دخل دمشق في آب/أغسطس من سنة 1326، وابن تيمية يومئذٍ معتقلٌ في قلعتها منذ تموز/يوليو من السنة نفسها، ولم يخرج من معتقله حتى مات فيه سنة 1328؛ فلا جمعةَ شهدها ولا منبرَ رآه. وشاهدُه الثاني من الدرر

[28] التنبيهات، ص 61.
[29] التنبيهات، ص 63.
[30] التنبيهات، ص 81؛ ونحوه ص 289.
[31] التنبيهات، ص 83-84.
[32] التنبيهات، ص 83-84.
[33] التنبيهات، ص 342-343.

الكامنة أولُ كلمته: «فذكروا»،[34] وهي صيغة حكايةٍ عن قوم، لا شهادة حافظٍ بواقعة. على أن هذه الحكاية بعينها قد فحصها دونالد ليتل قبل نصف قرن، وانتهى إلى أن ابن بطوطة إنما سمعها بمكة سماعًا ثم ساقها مساقَ من رأى رأي العين، وأن قصصه عن ابن تيمية لا يوافقه عليها مصدرٌ واحد؛ فهو مجروح الثقة فيما يرويه من هذا الباب.[35] فهذا حال الكتاب في أيسر أبواب الصناعة ـ التثبت من خبرٍ وتاريخ ـ فكيف بأغمضها؟

8 جوابٌ سبق سؤالَه

بقي سؤالُ الغلاف: هل في رأس أيمن المصري عقل؟ وليس من أدب النظر أن يُجاب عن مثله بالشتم، إنما تجيب عنه المادة، وقد مضت صفحةً صفحة بإحداثياتها من كتاب الرجل نفسِه؛ فقد أجاب بكتابه قبل أن يُسأل، وكفى هذا النقضَ مؤونةَ الجواب.

[34] التنبيهات، ص 343.

[35] وذلك في ورقته: Donald P. Little, “Did Ibn Taymiyya Have a Screw Loose?”, Studia Islamica 41 (1975), 93–111.

المصادر

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، «الردّ على المنطقيّين»، تحقيق عبد الصمد شرف الدين الكتبي، مؤسسة الريان، بيروت، 2005.
- المصري، أيمن، «التنبيهات العقلية على آراء ابن تيمية المنطقية (دراسة نقدية لكتاب الردّ على المنطقيين)»، مراجعة صالح الوائلي، دار الدليل، النجف، ط 1، 2023.
- Little, Donald P., "Did Ibn Taymiyya Have a Screw Loose?", Studia Islamica, No. 41 (1975), pp. 93–111.